الأمم المتحدة S/PV.7859

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٥٩

الأربعاء، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سكوغ	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشيف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد كيسليتسيا
	إيطاليا	السيد لامبيرتيني
	بوليفيا	السيد لورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد تسانغ ديان بن
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد طوميش
	مصر	السيد حليمة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد آكاهوري

جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا (S/2016/1095)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا (S/2016/1095)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلة كولومبيا للاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس للوثيقة S/2016/1095، التي تتضمن تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا.

في كانون الأول/ديسمبر، رحب أعضاء مجلس الأمن بتصديق الكونغرس الكولومبي على اتفاق السلام النهائي الجديد بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. ومن المهم التأكيد على أن المجتمع الدولي يواصل دعمه الكامل لتنفيذ اتفاق السلام بما يسمح بسرعة تحقيق فوائد ملموسة من شأنها أن تمكن شعب كولومبيا من العيش في سلام.

أعطي الكلمة الآن للسيد أرنو.

السيد أرنو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لإطلاعه على عمل بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا والتطورات المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام النهائي الكولومبي منذ انتهاء الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام (S/2016/1095)، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وعلى الرغم من موسم الأعياد، كانت هذه الفترة قصيرة ولكن حافلة بالنشاط وتحققت خلالها نتائج مشجعة للغاية.

وأبدأ بجدول الأعمال التشريعي. ولعل المجلس يذكر أنه، في أوائل كانون الأول/ديسمبر، خولت المحكمة الدستورية في كولومبيا الكونغرس باعتماد القوانين المنبثقة عن اتفاق السلام بسرعة. وعليه، ففي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، تمكن الكونغرس من إجازة قانون العفو – الذي يستثني الجرائم الجسيمة – وصدق عليه الرئيس سانتوس كالديرون بعد يومين. وكانت تلك استجابة لطلب رئيسي من تنظيم حرب العصابات. وإلى جانب التمهيد لإطلاق سراح أو الإفراج المشروط عن حوالي ٠٠٠ ٤ من السجناء، يفترض أن يسهل ذلك الخطوة الرئيسية الأولى نحو التخلي عن اللجوء إلى السلاح، ما ينطوي على تحريك أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي إلى المناطق الست والعشرين حيث سيتم إلقاء الأسلحة جانباً.

وفي الأسبوع القادم، في ١٦ كانون الثاني/يناير، سيتناول الكونغرس تشريعين أساسيين آخرين، هما مشروع قانون دستوري يسمح بإنشاء نظام متكامل للحقيقة والعدالة والجبر، بما في ذلك إنشاء ولاية قضائية خاصة لإحلال السلام ولجنة لاستجلاء الحقيقة ووحدة للبحث عن الأشخاص المفقودين. ووفقاً للحكومة الكولومبية، فقد تنظر الولاية القضائية الخاصة في ٠٠٠ ٢٠ قضية تقريباً. وسينظر الكونغرس أيضاً في إدراج مادة مؤقتة في الدستور تسمح بإعطاء المرتبة الدستورية للأحكام الواردة في الاتفاقية ذات الارتباط المباشر بالقانون

الدولي الإنساني والحقوق الأساسية المعترف بها في الدستور الكولومبي.

أود الآن أن أتطرق بإيجاز إلى تنفيذ الاتفاق ذاته. هناك بعد أساسي لذلك، بالطبع، يتمثل في إعادة إدماج أعضاء القوات المسلحة الثورية في الحياة المدنية، وهذا الأمر، كما قد يتصور المجلس، له علاقة مباشرة للغاية بنجاح عملية إلقاء السلاح. وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن إعادة الإدماج في كولومبيا تواجه بعض التحديات الفريدة من نوعها، بما فيها تلك المتعلقة بالاقتصاد غير النظامي المزدهر في مناطق النزاع.

وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أنشئ مجلس وطني معني بإعادة الإدماج، وعقد أربعة اجتماعات حتى الآن خصصت أساسا لإعادة إدماج أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية المعفو عنهم وإعداد إحصاء اجتماعي – اقتصادي للمقاتلين الأعضاء في تلك القوات. وللأسف، ما زال هناك بعض الخلاف بشأن الاهتمام بالأطفال، ونأمل أن تحل هذه المسألة قريباً.

إن البعد اللوجستي لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والتخلي عن اللجوء إلى السلاح ربما كان أصعب التحديات حتى الآن، ويرجع ذلك جزئياً إلى حالة عدم اليقين السياسي التي تكتنف عملية السلام بعد استفتاء تشرين الأول/أكتوبر، ولكن تعزى أيضاً للعدد الكبير من المناطق التي ستشهد عملية التجريد من السلاح ومواقعها النائية. وكما جاء في تقرير الأمين العام، فقد شددت آلية الرصد الثلاثية في أوائل كانون الأول/ديسمبر على ضرورة مضاعفة الجهود على الجبهة اللوجستية. وأحرز تقدم لا بأس به خلال الأسابيع الثلاثة الماضية فيما يتعلق بإنشاء المقار المحلية لتلك الآلية. وانتشرت آلية الرصد والتحقق في ١٨ من الستة والعشرين مقراً على المستوى المحلي حتى الآن، وبات لها حضور في ثلاثة مواقع أخرى مؤقتة. ولئن كانت ظروف العمل هناك لا تزال غير مؤاتية، بالطبع، فإن أماكن الإقامة تسمح للبعثة بنشر حوالي ٣٥٠ مراقباً من أصل ٤٥٠ المطلوبين لتنفيذ ولايتها بالكامل. وسينضم ٣٣ موظفاً مدنياً إلى هؤلاء المراقبين في المقار المحلية قبل نهاية الشهر الحالي.

وأود أن أشير بهذه المناسبة إلى أن بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا تضم حالياً ١٥ في المائة من الإناث، وهي أعلى نسبة من المراقبات بين جميع عمليات السلام، وبضم المراقبات المدنيات على المستوى المحلي، ترتفع النسبة إلى ٢١ في المائة، وتشكل النساء اليوم ٥٥ في المائة من طاقم موظفي البعثة. وقد سمح ذلك للبعثة بإقامة علاقات وثيقة مع المنظمات النسائية على المستويين الوطني والمحلي، في جملة أمور. وفي واقع الأمر، فقد بذل جهد خاص للتفاعل مع الجماعات النسائية بما يسمح بالتعبير عن آراء المرأة وتوصياتها بشأن عملية وقف إطلاق النار وأنشطة البعثة، وإرساء الثقة المطلوبة لمنع أي عنف محتمل قائم على نوع الجنس والتعامل معه.

وبعد انتشار البعثة وآلية الرصد والتحقق في ٢١ موقعاً محلياً حتى يومنا هذا، فإن رصد محيط معسكرات القوات المسلحة الثورية الكولومبية ووحدات الجيش والمنطقة الأمنية البينية الممتدة بطول ثلاثة كيلومترات قد كثفت الآن. وزادت أنشطة الرصد ثلاث مرات منذ أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على التفاني والكفاءة المهنية لموظفي البعثة، المراقبين والمدنيين على السواء، الذين يؤدون عملهم في ظروف بدء التشغيل المحفوفة بالمخاطر في معظم الأحيان. ولا بد لي أن أضيف أننا نشعر بالسعادة والارتياح للتوصل إلى اتفاق في الليلة الماضية بين حكومة كولومبيا ومقر الأمم المتحدة بشأن إجلاء المصابين الكامل والإخلاء الطبي والتغطية الطبية لجميع المراقبين. وفيما يتعلق بالرعاية الصحية لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وهي مسألة لا تقل حساسية وإلحاحاً، فقد أحرز تقدم خلال الأسبوعين الماضيين

أيضاً؛ وفي الواقع، في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر تحديداً، فإن ٢ ٥٠٠ من أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية بات يشملهم نظام الرعاية الصحية الوطني المدعوم.

ويجب أن تنصب الجهود بصورة رئيسية الآن على إنشاء مخيمات القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وحتى يومنا هذا، بدأت عمليات البناء في ثلث المناطق والتحضيرات على قدم وساق في ثلث آخر، إلا أن الثلث الأخير ما زال يواجه صعوبات. وفي الأسبوع الماضي، رافقت الرئيس سانتوس كالديرون في زيارة إلى إحدى المناطق في جنوب كولومبيا حيث استعرض التقدم المحرز. وقال إنه أعطى تعليمات محددة بشأن تذليل العقبات القائمة ومضاعفة الجهود لتجهيز ٢٦ مخيماً في أسرع وقت ممكن. وفي اجتماع مجلس الوزراء أمس، أكد على الطابع الملح لهذا المسعى، وكلف مجلس الوزراء بإيلاء الأولوية للتنفيذ في تلك المناطق. وهذا قرار مهم نأمل أن يسمح ببدء عملية إلقاء السلاح خلال الأسابيع القليلة المقبلة. وكما يعلم المجلس، فإن بعثة الأمم المتحدة مسؤولة عن التحقق من هذه العملية، وسيجري نشر المراقبين بشكل دائم في جميع مخيمات القوات المسلحة الثورية لهذا الغرض. وتحسباً لبدء العملية، يجري توزيع المعدات اللازمة للعمليات الأولية لتخزين الأسلحة والوسم والتسجيل والرصد على المكاتب الإقليمية والمحلية للبعثة.

ولجملة أسباب، منها المسائل اللوجستية التي ذكرتها آنفاً، فقد تبين أنه من المستحيل الالتزام بالمهلة الأولى من الجدول الزمني لوقف إطلاق النار، والمتمثلة في إنجاز التجميع الكامل لمقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية وميليشياتها في المناطق بحلول ١ كانون الثاني/يناير. ولا بد لي أيضاً أن أعترف بأنه سيكون من الصعب الالتزام بمهلة ٣٠ كانون الثاني/يناير لتدمير كل الذخائر غير المستقرة المنتشرة في مخابئ في أنحاء البلاد. وعلى الرغم من ذلك، فقد أكد الرئيس سانتوس كالديرون وأمانة القوات المسلحة الثورية عزمهما على بذل كل جهد ممكن لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في إلقاء السلاح على نحو شامل في أوائل حزيران/يونيه. ونحن نتشاطر الاعتقاد بأن إطالة أمد هذه العملية بشكل مفرط وفقدان الزخم لن يكون في مصلحة أحد. وتسريع وتيرة عملية وقف إطلاق النار بالترادف مع تسارع جدول الأعمال التشريعي أمر معقول. وإذا عقدت كل الأطراف العزم، فلن يكون من المستحيل تحقيق ذلك الهدف. ومن جملة أمور، ثمة مجال لمراجعة الآجال الزمنية حالما تُلبى الضرورات اللوجستية. وبعض العمليات الأكثر تعقداً، مثل تدمير الذخائر غير المستقرة، يمكن أن تبدأ على الفور وتمتد إلى ما بعد المهلة الزمنية القصيرة للغاية المحددة في اتفاق السلام أصلاً. ويمكن أيضاً تعديل الجدول الزمني لتخزين الأسلحة تحت مراقبة الأمم المتحدة. ويمكن إجراء هذه التعديلات المرنة من دون تمديد الإطار الزمني العام المحدد بـ ١٨٠ يوماً.

إن عملية السلام الكولومبية قد واجهت، ولا تزال تواجه مجموعة من التحديات، أشار تقرير الأمين العام إلى كثير منها. إلا أنها تنطوي على إيجابيات قويةً. فهي تنم، في المقام الأول، عن عزم الحكومة الكولومبية وقيادة القوات المسلحة الثورية على المثابرة رغم الصعوبات، والتأييد الساحق من جانب شعب كولومبيا الذي يتطلع إلى طي صفحة أحد أطول النزاعات المسلحة في العالم. ودعم المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع أيضاً سيظل عاملاً مهماً للنجاح. وأود أن أتوجه بالشكر مرة أخرى للبلدان المساهمة بمراقبين، والحكومات والمنظمات التي استجابت لنداء الأطراف للمساعدة في تنفيذ أحكام اتفاق السلام. كما أود أن أنوه بالجهد المشترك لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها في كولومبيا لتقديم المساعدة للسكان والمناطق الأكثر تأثراً بالنزاع.

أخيراً، أود أن أُذكر بأنه قبل سنة من الآن تقريباً، في ١٩ كانون الثاني/يناير، دعت الأطراف المجلس إلى الإشراف

على مراقبة الأمم المتحدة لعملية وقف إطلاق النار والتخلي عن اللجوء إلى السلاح. وفي كولومبيا، اعتبر ذلك على نطاق واسع ضماناً للنجاح من قبل كل الأطياف السياسية. وإذ تمضي عملية تنفيذ اتفاق السلام قدماً، سيظل اهتمام المجلس ودعمه لعملية السلام بالإجماع وصوته المشجع مصدراً بالغ الأهمية للثقة والقوة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أرنو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كيسلتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، على إحاطتنا علماً بالمستجدات حتى الآن. وترحب أوكرانيا بالتقرير لأول للأمين العام (S/2016/1095) بشأن تنفيذ ولاية البعثة.

نرحب اتفاق السلام النهائي الجديد بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، الذي أنهى أكثر من ٥٠ عاماً من النزاع المسلح في بلدهما. وقدرة الطرفين على المضي قدماً والعمل معاً خلال الفترة ما بين الاستفتاء والموافقة على اتفاق السلام الجديد قد أكدت تصميمهما على ضمان الانتقال إلى السلام الذي يستفيد منه جميع الكولومبيين.

وكان هناك نقاش مستفيض أدى إلى تنقيح الاتفاق؛ وبذلك عولجت الشواغل الرئيسية لمختلف قطاعات المجتمع الكولومبي وتحقق الالتزام الضروري. ومن الأهمية بمكان الآن أن يستمر الحوار المفتوح الذي أدى إلى الاتفاق. ويجب أن يظل التنفيذ السريع لهذا الاتفاق التاريخي المهمة الرئيسية لكل الأطراف المعنية. وكل القوى السياسية وقطاعات المجتمع الكولومبي يجب أن تشارك في هذه المهمة الحاسمة بشكل فعال. كما أن المزيد من الالتفاف حول اتفاق السلام أمر أساسي لتحقيق أهدافه، وخاصة ما يتعلق بوقف إطلاق النار وتسليم الأسلحة، وكذلك الإصلاح الريفي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتوسيع المشاركة السياسية. كما أن مسألة التدريب وإنشاء المخيمات لتجميع مقاتلي القوات المسلحة الثورية، فضلاً عن تنفيذ آلية الرصد والتحقق، كلها أمور أساسية في هذه المرحلة. وفي هذا الصدد، نشيد بالتزام الحكومة بمضاعفة جهودها للتصدي لتلك التحديات الفريدة.

ونحن ندرك أن الانتقال من النزاع إلى السلام سيكون عملية معقدة جراء الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية. ولتعقد تلك العملية، نري أنه من المهم أن يستمر التركيز على احتياجات ومصالح الأطفال المتضررين من النزاع، فضلاً عن مراعاة المنظور الجنساني.

وأوكرانيا تؤكد عزمها على دعم تنفيذ اتفاق السلام النهائي، وفقاً للقرارين ٢٢٦١ (٢٠١٦) و ٢٣٠٧ (٢٠١٦). ونثني على الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الدولية الداعمة لتنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما الدول الأعضاء التي وفرت المراقبين لبعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، فضلاً عن الدور الذي قامت به البلدان الضامنة والداعمة خلال عملية السلام.

وعلى مجلس الأمن أن يواصل الاضطلاع بدور فعال في دعم الأطراف إذ تمضي قدماً في تنفيذ أحكام اتفاق السلام النهائي، وضمان الأداء الفعال لآلية الرصد والتحقق. ونأمل أن تصبح التجربة الكولومبية المتمثلة في إشراك الأمم المتحدة باعتبارها العنصر الدولي في الآلية الثلاثية قصة نجاح مفيدة للمنطقة وللمنظمة.

السيد برموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الرئاسة السويدية لإدراجها في برنامج العمل لشهر كانون الثاني/يناير هذه الجلسة بشأن قضية بمثل هذه الأهمية الكبيرة لكولومبيا والقارة الأمريكية والمجتمع الدولي عموماً.

وأود أيضاً أن أشكر السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

بداية، أود أن أهنئ حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي لأنهما قدما لنا مرة أخرى مثالاً على الالتزام بالسلام بالتوقيع على اتفاق السلام النهائي الجديد في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر في بوغوتا، الذي صادق عليه الكونغرس الكولومبي، لتبدأ بالتالي العملية التي ستتخلى بموجبها القوات المسلحة الثورية عن سلاحها. وكان هذا الاتفاق نتيجة لمفاوضات ناجحة شملت مختلف الجهات الفاعلة الوطنية من القطاعات السياسية والاجتماعية والدينية، فضلاً عن الضحايا. ونود أن نعرب عن تهانينا لهم جميعاً. ونحيط علماً بأن تلك المهمة لم تكن بسيطة، وأنه ما زالت هناك تحديات كثيرة على طول هذا الطريق المعقد. ومع ذلك، فإن الإرادة الصلبة لإنهاء النزاع وبناء السلام الدائم والمستقر، التي كانت واضحة في مختلف جوانب العملية، تعطينا الأمل في أن تنفيذ اتفاق السلام النهائي سيكون ناجحاً كذلك.

إن نقاط الاتفاق الست هي علامة على اتساع وتعقد المهام التي لا تزال قائمة. وإنشاء لجنة الحقيقة والتحقق للاتفاق النهائي، والخطة الإطارية لتنفيذ الاتفاقات من التدابير الهامة التي خُطط لها ضماناً لتنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه. ويسرنا أن نحيط علماً بالإعلان عن أن الخطة الإطارية ستشمل الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة، على سبيل الأولوية، ونهنئ أطراف العملية لإيلاء اهتمام خاص للحقوق الأساسية للمرأة والفئات الاجتماعية الهشة.

والتقرير الأخير للأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا (S/2016/837)، يشير إلى أن هناك انخفاضاً في عدد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال منذ بداية عملية السلام في كولومبيا في عام ٢٠١٢. وفي الوقت نفسه، فإنه يسلط الضوء على العمل الذي قامت به حكومة كولومبيا من أجل تعزيز الإطار المصمم لمنع الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال والمراهقين ووضع حد لها، وأيضا للاستجابة لها من خلال التشريعات والسياسات العامة. ويشير التقرير إلى أن اتفاق السلام كان أهم إنجاز في مجال حماية الأطفال. ومن بين العديد من أحكامه في هذا المجال، جديرة بالذكر تلك الأحكام التي تشير إلى إعادة إدماج القُصَّر الذين غادروا معسكرات الجيش الشعبي في بداية محادثات السلام، فضلاً عن أولئك الذين سيظهرون حتى انتهاء عملية تسليم الأسلحة. وسيكون القصر هدفاً لتدابير الحماية الخاصة التي تتخذ نهجاً متبايناً لضمان استرداد حقوقهم، ومع إيلاء الأولوية لوصولهم إلى الخدمات الصحية والتعليم، وعودتهم إلى أسرهم كلما أمكن، وكذلك وضعهم في مجتمعاتهم الأصلية بصورة نهائية. وينص الاتفاق أيضاً على أن تنفيذ كل الأحكام المتعلقة بالأطفال يضمن حماية المصالح العليا للأطفال، فضلاً عن حقوقهم وأن تكون لحقوقهم الأسبقية على حقوق الآخرين.

وأوروغواي تولي أولوية قصوى لحماية المدنيين في حالات النزاع وحالات ما بعد الصراع. وفي رأينا، فإن أحكام اتفاق السلام في كولومبيا، التي نجد من بينها أحكاماً تشير إلى حماية النساء والأطفال، يمكن اتخاذها نموذجاً لاتفاقات سلام أخرى يتم تنفيذها في مناطق أخرى من العالم.

وبنفس الروح والأمل اللذين اعتمدنا بهما القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦) قبل عام واحد، نحيط علماً بأن الجيش الشعبي وحكومة كولومبيا قد اتفقا على طلب الدعم الدولي من مختلف البلدان والهيئات الدولية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات. وفي هذا السياق، فإننا سنولي اهتماماً خاصاً لأي طلب بهذا الشأن يقدم إلى مجلس الأمن، فضلاً عن المنظمات الإقليمية، مثل اتحاد دول أمريكا الجنوبية.

ختاماً، نود التأكيد مجدداً على دعم والتزام أوروغواي حيال السلام في كولومبيا، وإبراز أهمية مبدأ السيادة في كل

مراحل العملية، انطلاقاً مما ذكرناه آنفاً من أن هذه عملية بدأها وقادها الكولومبيون أنفسهم، وأنها شأن يخصهم تماماً. ونحن على اقتناع بأن اتفاقات السلام في كولومبيا، جنباً إلى جنب مع الدعم الدولي من الأمم المتحدة، ستصبح عما قريب مثالاً للممارسة الفضلى أو قصة نجاح، كما وصفها الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، في الأيام الأخيرة، وأنه يمكن تقديمها على هذا النحو.

السيد لورينتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة الإحاطة الهامة هذه. كما نود أن نشكر السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، لتشاطره مع مجلس الأمن التقرير المرحلي الأول (S/2016/1095) للبعثة تحت قيادته.

كما أود أن أرحب بحضور أختي الممثلة الدائمة لكولومبيا وأعضاء آخرين من بعثتها الدائمة في هذه الجلسة لمجلس الأمن.

بعد أكثر من نصف قرن من النزاع المسلح، وسبع محاولات على مدى ٣٤ عاما للتوصل إلى اتفاق سلام، ستة منها لم تكلل بالنجاح، فقد اتبعت مسارا طويلا حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي لبلوغ تحقيق هذا الاتفاق السلام النهائي التاريخي في البلد الشقيق كولومبيا. وقد أصبحت كولومبيا اليوم مثالا للعالم. وعلاوة على ذلك، فإن هذه العملية التاريخية أتاحت لمجلس الأمن فرصة للوفاء بالمسؤولية الرئيسية التي أوكلتها إليه شعوب العالم: صون السلم والأمن الدوليين.

والتوقيع، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في بوغوتا، على اتفاق السلام النهائي – إلى جانب كل تعديلاته الضرورية حتى يتسنى لجميع الأطراف أن تلتزم بوقف الأعمال القتالية وتحقيق سلام دائم – يغمرنا بمشاعر الأمل والارتياح. ونحن ننوه بالمساهمات الهامة التي قدمتها الدول الشقيقة التي دعمت عملية الحوار بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. ومما لا شك فيه أن التعاون الإقليمي على تسوية النزاعات ضروري من أجل التوصل إلى التفاهم. وقد أعربت عن ذلك بوضوح جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأيدت عملية السلام. كما أكدت أن

”وضع حد نهائي للنزاع في كولومبيا سيعود بالنفع على المنطقة، ونحن نؤكد مجددا المبادئ التي اتفق عليها رؤساء دول الجماعة في إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي اعتمد في هافانا، كوبا، في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤“

وكما قال الرئيس إيبو موراليس أيما لنظيره فخامة رئيس كولومبيا سانتوس كالديرون، فإن الجميع يعلم أن عملية السلام لم تكن سهلة، وإدامة الاتفاق ستتطلب قدرا من الجهود يضاهي ما تطلبه التوصل إليه. وتنحية أعداء السلام وأمراء الحرب الذين يتربصون بشعوبنا ستتطلب جهدا كبيرا. وفي ذلك الصدد، فإننا رهن الإشارة للمساعدة بأكبر قدر من التواضع. وفي هذا السياق، وبنفس القدر من التواضع، يشرفني أن أشير إلى أن بوليفيا من بين البلدان المساهمة بعدد كبير من المراقبين في بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا.

ونود أيضا أن نسلط الضوء على أهمية إنشاء لجنة وطنية للضمانات الأمنية، وإنشاء المجلس الوطني لإعادة الإدماج، حتى يتسنى لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي العيش حياة طبيعية داخل المجتمع الكولومبي. وسيكون ذلك إسهاما هاما في هدفي وقف الأعمال القتالية وإرساء السلام الدائم. ونشجع بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا على العمل بشكل وثيق مع كلا الكيانين.

ونحيط علما أيضا بالملاحظات التي قدمها الأمين العام في تقريره. ونود أن نشدد على عدد من النقاط التي تستحق اهتمام

المجلس. أولا، من الضروري تهيئة الظروف من أجل زيادة تدفق المعلومات من الأطراف إلى آلية الرصد والتحقق. ثانيا، من الضروري ضمان الدعم اللوجستي اللازم لتيسير عمل الآلية. ثالثا، من الضروري الحصول على الدعم للتحقق من تدمير المواد الخطرة ومخابئ أسلحة القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وأخيرا، وكعنصر ثالث من عناصر الآلية، ينبغي لنا أن نشجع باستمرار تعزيز الثقة فيما بين أفراد القوات المسلحة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي.

وأود أن أختتم بياني بتهنئة حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية–الجيش الشعبي، وكذلك بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، على الالتزام الذي أظهرته في بناء مجتمع يمكن أن يطور التعايش السلمي. وكما قال الرئيس إيبو موراليس أيما،

”لقد انتصر الحوار والمفاوضات في كولومبيا. وقد فاز السلام، وفزنا جميعا بسبب ذلك. ونتقدم بالتهنئة إلى كولومبيا“.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام جان أرنو على التزامه القوي.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي نشارك، بصفتنا عضوا، في مجلس الأمن في جلسة مع وفد كولومبيا، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشيد بالاتفاق الموقع في كولومبيا ونشجع جميع أصحاب المصلحة على الإسهام في إحلال السلام وتعزيز الجهود المبذولة لضمان تحقيق فوائد السلام بحلول المواعيد النهائية المتفق عليها.

في ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر شارك الرئيس سانتوس كالديرون في المؤتمر الدولي المعني بسيادة القانون والأمن في أمريكا اللاتينية، الذي نظم في روما. وفي تلك المناسبة، عقد اجتماعا مع رئيس إيطاليا ماتريلا، ورئيس الوزراء دجينتيلوني سيلفيري، واستمع إلى الإعراب عن التزام إيطاليا القوي بضمان نجاح عملية السلام في كولومبيا. وفي تلك المناسبة، تم التوقيع على ثلاثة اتفاقات ثنائية بشأن التعاون القضائي. إننا بلدان لديهما الكثير من المعرفة فيما يتعلق بمكافحة التنظيمات الإجرامية الدولية.

وأود أن أشير إلى شيئ مهم جدا بالنسبة لنا فيما يتعلق بتجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة. إن إيطاليا تشيد بحكومة كولومبيا على إدماجها من الناحية الهيكلية لفصل الأطفال في إطار اتفاق السلام النهائي. ونعتقد أن هذا النهج يمكن أن يرسي أفضل الممارسات وأن يكون مثالا جيدا للبلدان الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة. كما نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في أيار/مايو ٢٠١٦، الذي مهد سبيل المضي قدما فيما يتعلق بفصل الأطفال دون ١٥ سنة ووضع برنامج خاص لإسترداد الحقوق وإدماج جميع الأطفال دون ١٨ سنة. ونشجع على المضي قدما في تنفيذه. وإيطاليا على استعداد لدعم حكومة كولومبيا في هذا المسعى. ونحن على استعداد للتعاون مع المجلس لما فيه مصلحة شعبها. ونقدم التهاني إلى كولومبيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل السويد.

أود أن أكرر النقطة الأخيرة التي أثارها ممثل إيطاليا، والتي تتعلق بالطريقة التي تعاملت بها اتفاقات السلام، والكيفية التي تعالج بها الحكومة الكولومبية، المسألة المتعلقة بالأطفال تحديدا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وبعد كل تلك البيانات الداعمة والمشجعة للغاية، أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة ميخيا بيليث (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام جان أرنو وأعضاء

مجلس الأمن. كما قلتم للتوه، سيدي الرئيس، من المشجع جدا ألا نتلقى فحسب الإحاطة الإعلامية للسيد أرنو وتقرير الأمين العام (S/2016/1095)، بل أن نحصل أيضا على الدعم الذي كانت كولومبيا تلمسه على الدوام من مجلس الأمن منذ أن بدأنا السير على هذا الطريق الطويل قبل عام.

وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦– أعتقد أنها كان مفاجأة للجميع – فازت ''لا'' في الاستفتاء بفرق بسيط. وكان لهذا الأمر نتيجة واضحة بتأخير بدء الإجراءات التي كنا بصددها لتنفيذ ما اتفقنا عليه. غير أنها كانت فرصة، وأعتقد أن ذلك قد تتطلب التزاما كبيرا ومثابرة فريدة، فتحت الباب أمام الرئيس سانتوس كالديرون لبدء حوار وطني لإبرام اتفاق سلام جديد، تمكنا في النهاية من ى الاحتفال به ٢٤ ي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وتضمن عددا كبيرا من التغييرات التي استندت إلى مقترحات الزعماء السياسيين لحركة ''لا''. وتم التصديق على اتفاق السلام النهائي الجديد من جانب الكونغرس الوطني في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

وحدد فاتح كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ كموعد لبدء الجدول الزمني لعملية التسريح – لتجميع المقاتلين السابقين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في أراض مؤقتة بينما ينتقلون إلى المناطق المتفق عليها – ولعملية تسليم وجمع الأسلحة، التي يجب أن تنتهي في غضون ١٨٠ يوما.

وبفضل روح الالتزام الكبير من جانب الهيئة التشريعية الكولومبية، أقرت المحكمة الدستورية المسار السريع. وقد مكنت فترة الستة أشهر المعتمدة الهيئة التشريعية من تقديم ستة إصلاحات قانونية هامة – أولها ذكره السيد أرنو، وهو، قانون العفو عن أعضاء القوات المسلحة الثورية الذين لم يرتكبوا جرائم ضد الإنسانية، فضلا عن قانون لاحق بشأن الولاية القضائية الخاصة، وهما معا ينبثقان من القدرات الخاصة المخولة لكولومبيا من جانب المحكمة الدستورية.

والالتزام الشخصي للرئيس سانتوس كالديرون بالذهاب إلى موقع التجمع والاجتماع مع الآلية الثلاثية الأطراف، بمعية وزير الخارجية والسيد أرنو وفريقه كافة، سبيل آخر سنتمكن به من التغلب على الوقت – حسنا، لا أريد أن أقول ''الضائع''، بل انتكاسة الاستفتاء. وأود أن أبلغ المجلس بأنه، في أعقاب زيارة الرئيس سانتوس كالديرون إلى الميدان، تم التصديق على التزام من جميع الأطراف المعنية – الحكومة، القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، وبعثة الأمم المتحدة في كولومبيا – بالامتثال لفترة ١٨٠ يوما، مع التغييرات والتعديلات، وفقا لما ذكرته البعثة، لكفالة تسليم جميع الأسلحة.

ونرحب بتقرير الأمين العام الصادر في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأشكر السيد أرنو وفريقه بأسره. إن المهمة لم تكن سهلة. وهناك في الواقع نسختان من كولومبيا، كولومبيا الحضرية وهي متقدمة النمو ومزدهرة، كما يعرفها الأعضاء، وكولومبيا أخرى ريفية والتي قد تكون مهملة، وبسبب النزاع، يصعب الوصول إليها في أغلب الأحيان. ونحن على ثقة بأننا سنتمكن من التصدي لتحدي الجمع بين الجهات الفاعلة الثلاث: القوات المتمردة والأمم المتحدة والشرطة الوطنية، وذلك بفضل تعزيز الأمن نتيجة نشر الشرطة والجيش الكولومبيين؛ وبفضل أعمال التطوير في مناطق جديدة، يعاني جميعها تقريبا، كما يعلم الأعضاء، من عدم وجود طرق ولا مياه شرب ولا كهرباء أو أي نوع من الهياكل الأساسية؛ وبفضل إنشاء هياكل البعثة؛ وبفضل نشر مراقبين دوليين والتحقيق في الحوادث من جانب آلية المراقبة، وهي مهمة يجري القيام بها أحيانا بأكبر قدر من التكتم. وعلى الرغم من أن تنفيذ الأفكار التي جرى الإعلان عنها في هافانا وخلال فترة التفاوض ليس بالمهمة السهلة، حيث يجب تطبيقها على أرض الواقع، فإن هذه المهمة، الفريدة من نوعها بحكم طابعها الثلاثي، ربما تكون الاستثناء لهذه القاعدة. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يمكننا أن ننكر أن تنفيذ الآلية ينطوي على صعوبات.

وفي هذا السياق، من المهم ألا نفقد الزخم والالتزام الذي أظهره الجميع. ويجب علينا – الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي والأمم المتحدة – أن نكثف جهودنا كي ننتهي في أقرب وقت ممكن من إنشاء البعثة وهيكلتها ليتسنى لها بدء الأنشطة ذات الصلة بالمهمة التي أناطها المجلس بها، ألا وهي إلقاء السلاح، ولا سيما من خلال إقامة المنشآت التقنية المطلوبة التي ستسمح بتنفيذ ولاية المجلس وفقا للجدول الزمني المتفق عليه الذي حدده المجلس. وأود أن أشدد على أننا بحاجة إلى أن نعالج بأسرع ما يمكن الجوانب الإدارية واللوجستية والقانونية التي لا تزال معلقة، بما في ذلك طلبات التوريد، وهي عملية غالبا ما تكون طويلة وصعبة. ومن المهم أن نتمكن من تيسير إيجاد حل لمسألة إنشاء آلية لتقديم الدعم السريع من الأمانة العامة.

وتعتقد كولومبيا أنه يجب الحفاظ على الحس المهني لأعضاء البعثة وحيادهم في جميع الأوقات من أجل الوفاء الكامل بالولاية المناطة بهم.

وكما قلت في بداية بياني، فإن تقييم هذه الأشهر الثلاثة الأولى إيجابي جدا. ويسمح تصميم الآلية لها ببناء الثقة بين الأطراف. والروح التي اتسمت بها مفاوضات هافانا، والتي يُعزى الفضل فيها بدرجة كبيرة إلى الدعم المقدم من الأمم المتحدة، يجب أيضا أن تنعكس على الصعيد الإقليمي وفي الميدان. ونحن متأكدون من أننا سنتمكن من التعويل على الدعم المستمر من جانب مجلس الأمن والأمين العام الجديد. وأنا واثقة، استنادا إلى المحادثة التي أجراها مع الرئيس سانتوس كالديرون، وفي ضوء المحادثات المقبلة، بأن هذا الدعم سيستمر، بما في ذلك، بطبيعة الحال، دعم بعثة الأمم المتحدة.

إن دعم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هام جدا. وخلال مناقشة الأمس (انظر S/PV.7857)، تكلمنا عن أهمية التزام المنظمات الإقليمية. وهذا مثال واضح على الكيفية التي أمكن بها التغلب على أقدم وآخر نزاع في نصف الكرة الأرضية الذي ننتمي إليه، وذلك بفضل نشر هذا المزيج من القوات والمراقبين الذين ينتمون إلى منطقتنا، وهو الأمر الذي يسره قرار تم اتخاذه على مستوى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي خضم الشواغل الكثيرة التي تواجه المجلس والدول الأعضاء، يسر كولومبيا أن تبلغ مجلس الأمن بخبر إحلال السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة كولومبيا على تفانيها الشخصي في سبيل إحلال السلام في كولومبيا.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشدد مرة أخرى على أهمية أن نعلن جميعا، خلال جلسة مفتوحة كهذه أمام المجتمع الدولي، دعمنا القوي لتنفيذ اتفاق السلام هذا.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.